

# مصانع الحديد ترفع أسعار الطن 3 آلاف جنيه وسط زيادات متتالية في التكلفة وارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه



الأربعاء 15 أبريل 2026 02:30 م

رفعت مصانع الحديد في مصر أسعار البيع في السوق المحلية اعتبارًا من الثلاثاء 14 أبريل 2026، بـقيم تراوحت بين 1500 و3000 جنيه للطن، في تحرك جديد يكشف أن سوق مواد البناء بات يدفع فاتورة أوسع من مجرد تغيرات تجارية عابرة. فقد وصل سعر طن الحديد تسليم أرض المصنع في بشاي للصلب إلى 39.5 ألف جنيه، مقابل 39.35 ألف جنيه في السويس للصلب، و39.2 ألف جنيه في المراكبي، بينما قالت مصادر سوقية إن الزيادات شملت كذلك شركات أخرى بنسب متفاوتة. وجاء هذا التحرك بعد أيام قليلة من حالة ترقب سادت السوق مع تثبيت بعض الشركات أسعارها مطلع أبريل، قبل أن تنفجر الزيادة دفعة واحدة على وقع ارتفاع كلفة الخامات والشحن والطاقة، في وقت يعاني فيه قطاع التشييد أصلاً من تباطؤ الطلب وتراجع قدرة المشترين على مواصلة البناء بنفس الوتيرة السابقة.

تضع هذه القفزة الجديدة حكومة القاهرة أمام مشهد يصعب تجميله بالأرقام الرسمية أو بيانات التهدئة، لأن الحديد ليس سلعة هامشية في الاقتصاد المحلي، بل مادة تمس السكن الخاص، والمقاولات، والتشطيبات، وكلفة الاستثمار الصناعي، وأسعار الوحدات الجديدة، بل وتمتد آثارها إلى مشروعات صغيرة كان أصحابها يعولون على هدوء نسبي في الأسعار خلال ربيع 2026. وفي قلب هذا المشهد، يتقاطع ارتفاع أسعار البليت عالمياً مع تغيرات سعر الصرف، ورسوم الإغراق، وارتفاع كلفة الوقود والنقل، بما يجعل الزيادة الحالية نتيجة مباشرة لسلسلة قرارات وضغوط مترابطة لا تبدو منفصلة عن البيئة الاقتصادية العامة. ولهذا لم تعد الأزمة مجرد تحرك تسعيري من المصانع، بل صارت عنواناً جديداً لاختلال سوق يزداد انكشافاً أمام أي توتر خارجي أو قرار داخلي يضاف إلى كلفة الإنتاج.

## زيادة تبدأ من أرض المصنع وتمتد سريعاً إلى السوق

وبدأت الموجة الجديدة من أرض المصنع نفسها، إذ أعلن وكلاء ومتابعون للسوق أن الزيادة المطبقة من الثلاثاء 14 أبريل 2026 رفعت سعر الطن في بشاي إلى 39.5 ألف جنيه، وفي السويس للصلب إلى 39.35 ألف جنيه، وفي المراكبي إلى 39.2 ألف جنيه، مع زيادات متفاوتة في مصانع أخرى. وهذه المستويات تعني أن السوق انتقل خلال أيام من نطاق أقل بكثير إلى نطاق جديد يرفع كلفة الشراء على التجار والموزعين قبل أن تصل الزيادة الكاملة إلى المستهلك النهائي.

ثم اتسعت صورة الزيادة عندما أكد أحمد الزيني، رئيس شعبة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية، أن المصانع رفعت الأسعار بـقيم بين 1500 و3000 جنيه للطن، موضحاً أن حديد عز والمصريين، اللتين تستحوذان على نحو 50% من الإنتاج، لم تكونا قد رفعتا الأسعار وقت صدور التصريحات الأولى. وتكشف هذه الإشارة أن السوق لم يكن قد استوعب بعد كامل الموجة، وأن احتمال انتقال الزيادة إلى كبار المنتجين كان قائماً منذ اللحظة الأولى.

وبعد ذلك بساعات، ظهرت في السوق المحلية صورة مزدوجة تترك المشترين، لأن بعض النشرات اليومية المنشورة صباح الأربعاء 15 أبريل 2026 أظهرت أسعاراً أقل من القوائم الجديدة المعلنة من بعض المصانع، مثل 37.6 ألف جنيه لبشاي و36.5 ألف جنيه للسويس و36.3 ألف جنيه للمراكبي، وهو ما يعكس الفجوة الزمنية المعتادة بين إعلان المصنع، وتحديثات المنصات السعريّة، ووصول الزيادة إلى حلقات التوزيع في المحافظات.

وفي هذا السياق، يكتسب كلام أحمد الزيني وزنه لأنه لا يكتفي بتسجيل الزيادة، بل يربطها ببنية السوق نفسها، حيث يظل المصنع قادراً على نقل جزء من الضغوط إلى التاجر والمستهلك كلما تحركت الخامات أو العملة أو الشحن. كما أن الإشارة إلى هيمنة كبار المنتجين تعني أن أي تحرك لاحق من الشركات الكبرى قد يدفع السوق إلى مستوى سعري أعلى، حتى لو جرى ذلك على مراحل متفرقة خلال أبريل.

## البليت والدولار ورسوم الإغراق تدفع الكلفة إلى أعلى

وجاءت الزيادة الحالية في لحظة تتراكم فيها عناصر الضغط على المصانع من أكثر من جهة، إذ أفادت تقارير السوق بأن أسعار البليت ارتفعت عالمياً بنحو 20 إلى 30 دولاراً للطن لتصل إلى قرابة 470 دولاراً، بينما أشارت تقارير أخرى منشورة في اليوم نفسه إلى نطاق بين 420 و450 دولاراً للبليت المستورد، وهو تفاوت يعكس اختلاف التوقيينات والعقود ومناطق التسليم، لكنه يؤكد في كل الأحوال أن المادة الخام تتحرك صعوداً

وبالتوازي مع ذلك، أظهر البنك المركزي المصري أن سعر الدولار سجل في 15 أبريل 2026 نحو 52.4418 جنيه للشراء و52.5749 جنيه للبيع، بعد فترة من تقلبات حادة خلال الأسابيع الأخيرة وهذا التحرك في سعر الصرف يكتسب أثراً مباشراً في سوق الحديد لأن الصناعة تعتمد بدرجة كبيرة على خامات ومستلزمات مستوردة، ما يجعل أي تغير في العملة عاملاً حاضراً داخل التسعير النهائي حتى لو لم يكن وحده السبب

ويعزز هذا الربط ما قاله محمد حنفي، المدير التنفيذي لغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، حين أكد أن الزيادة المرتقبة في أسعار الحديد ترتبط بعوامل متداخلة في مقدمتها ارتفاع الدولار بنحو 8%، مع اعتماد الصناعة على الاستيراد بنسبة تصل إلى 80% من مدخلاتها، إضافة إلى كلفة الشحن وتوضح هذه التصريحات أن المصانع لا تتعامل مع عنصر واحد، بل مع سلسلة تكلفة متصلة تبدأ من الخام ولا تنتهي عند فاتورة النقل والطاقة

ثم أضيف إلى هذه العوامل عامل تنظيمي جديد، بعدما تقرر في 1 أبريل 2026 فرض رسوم تصل إلى 13% على واردات البليت بحد أدنى 70 دولاراً للطن حتى سبتمبر 2026، مع مسار خفض تدريجي لاحقاً كما صدر قرار بمد العمل بالرسوم النهائية لمكافحة الإغراق على واردات حديد التسليح من الصين وتركيا وتونس وهذا يعني أن كلفة الحماية الصناعية ستدخل هي الأخرى في معادلة التسعير داخل سوق يعاني أصلاً من الضغوط

وفي المحور نفسه، يكتسب حديث محمد حنفي أهمية إضافية لأنه سبق أن ربط استقرار الأسعار المتوقع في فبراير 2026 بتوازن الخام العالمي وضبط التكاليف التشغيلية لكن ما جرى بعد ذلك خلال أبريل نسف هذا الافتراض العملي، بعدما تغيرت كلفة الخام والشحن والعملات والرسوم خلال فترة قصيرة وهكذا تبدو السوق الآن أقل خضوعاً للتوقعات وأكثر خضوعاً للصدمات المتلاحقة التي تضرب هيكل الإنتاج نفسه

## الزيادة تضرب البناء وتكشف هشاشة السوق أمام أي صدمة جديدة

وبسبب ذلك، لم تعد القضية محصورة في أسعار المصانع، لأن الحديد يرتفع عادة مرة أخرى عند انتقاله إلى الموزعين ثم إلى مواقع البناء وكانت تقارير السوق قبل هذه الزيادة قد أشارت إلى أن متوسط الأسعار للمستهلك يدور حول 36 ألف جنيه للطن أو أكثر بحسب المحافظة والنقل، ما يعني أن القفزات الجديدة من أرض المصنع ستترجم سريعاً إلى أعباء إضافية على الأفراد والمقاولين، حتى قبل أن تتضح مواقف كل الشركات الكبرى

وفي المقابل، تكشف متابعة السوق أن ارتفاع الكلفة لا يعني بالضرورة وجود طلب قوي، لأن تقارير نُشرت في 14 أبريل 2026 تحدثت عن ضعف الطلب على مواد البناء رغم ارتفاع التكلفة وهذا التناقض يضع السوق في وضع أكثر تعقيداً، حيث تواصل المصانع رفع الأسعار لحماية الهوامش، بينما يتراجع المشترون أو يؤجلون البناء بسبب اتساع الفجوة بين الدخول الفعلية وكلفة التنفيذ

ومن زاوية أوسع، يضيف مدحت نافع، أستاذ الاقتصاد، بعداً يتجاوز الحديد وحده، إذ ربط بين رفع أسعار المحروقات وخسائر مباشرة قد تصل إلى 40 و60 مليار جنيه في الاقتصاد رغم ما تحققه الموازنة من وفر اسمي وتكتسب هذه الرؤية أهميتها هنا لأن سوق الحديد يتأثر فوراً بكلفة الوقود والنقل والتشغيل، ما يجعل كل زيادة في الطاقة وقوداً جديداً لموجات الغلاء الصناعية والإنشائية

وبناء على ذلك، تبدو الزيادة الحالية في الحديد جزءاً من دورة أوسع لا تتوقف عند طن التسليح، بل تمتد إلى سعر الوحدة السكنية، وكلفة الورشة، ومصاريق المقاول الصغير، وقدرة الأسر على استكمال بناء منزل أو دور إضافي كما أن تكرار التحركات السعرية خلال فترة قصيرة يضع السوق تحت ضغط نفسي ومالي معاً، لأن المشتري لم يعد يضمن ثبات السعر حتى بين يوم وآخر

وفي الخاتمة، لا يكشف ارتفاع أسعار الحديد في أبريل 2026 مجرد تغير تجاري عابر، بل يكشف سوقاً مرتبكاً يدفع ثمن الاعتماد على الخارج، واضطراب السياسات، وارتفاع كلفة الطاقة، وتراجع اليقين داخل بيئة اقتصادية لا تمنح المنتج ولا المستهلك هامش أمان كافياً ولذلك فإن كل طن يرتفع اليوم لا يزيد فقط فاتورة البناء، بل يضيف شاهداً جديداً على أن الغلاء في مصر صار يتحرك أسرع من أي وعود بالاستقرار، وأثقل من قدرة الناس على الاحتمال